العرب
السبت 2021/08/07
السنة 44 العدد 12141

مشاريع الطاقة النظيفة تقاوم لكنها تصطدم بجدار منيع

لندن – ضخ المستثمرون حول العالم أموالاً أكثر من أي وقت مضى في الطاقة النظيفة خلال النصف الأول من 2021، لكن الوتيرة ما تزال بعيدة عن أن تكفي للجم الانبعاثات المتزايدة للكربون خاصة مع عودة الصين لاستخدام الفحم.

وبحسب مسح أجرته بلومبرغ أن.إي.أف، فقد بلغ الإنفاق على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح البحرية وغيرهما من التقنيات والشركات الخضراء في هذه الفترة نحو 174 مليار دولار.

وسارت البنوك والشركات بخطى سريعة منذ بداية 2021 إلى الالتزام بالمزيد من التمويل للمشاريع الصديقة للمناخ بعد أن ضخت تريليونات الدولارات في النفط والغاز والفحم في السنوات الأخيرة.

ويقول محللون إنه على الرغم من أن هناك زيادة بنسبة 1.8 في المئة في الفترة الفاصلة بين بناير ويونيو الماضيين على أساس سنوي، إلا أن المستوى أقل بنسبة 7 في المئة عن الأشهر الستة السابقة.

وتُظهر الزيادة الطفيفة مناعة هذه الصناعة التي تقود المعركة ضد تغير المناخ رغم ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية هذا العام.

ومع ذلك، فهي أقل بكثير مما تحتاجه الدول والشركات للوصول إلى أهدافها في الحد من الانبعاثات خلال العقود القادمة وهو ما يعني أنها في خضم سعيها لمقاومة كل التحديات والصعوبات إلا أنها تصطدم بجدار منيع قبل بلوغ الهدف.

ويقول ألبرت تشيونغ رئيس قسم التحليل في بلومبرغ أن.إي.أف إن الاستثمار في الطاقة البديلة صمد أمام نتائج الوباء العالمي على عكس مجالات أخرى في قطاع الطاقة الذي شهد تقلبات غير مسبوقة لكن الزيادة المسجلة في حجم الاستثمار ليست كبيرة.

وأكد أن هناك حاجة ملحّة لتسريع التمويل فوراً إن "أردنا أن نسير على الطريق الصحيح لتحقيق صافي الصفر العالمي"، وبالتالي إحلال البصمة الكربونية في سلاسل الإنتاج بما يعود بالنفع على اقتصادات الدول.

وتعزز النمو القياسي في مشاريع الطاقة البديلة منذ بداية العام من حيث الأموال الجديدة التي تم جمعها عبر الأسواق والتي بلغت قيمتها 28.2 مليار دولار، بزيادة أكثر من خمسة أضعاف بمقارنة سنوية، كما ارتفعت التزامات رأس المال الاستثماري والشركات الخاصة نحو شركات الطاقة المتجددة.

وتشير إحصائيات المسح إلى ارتفاع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية بنسبة 9 في المئة إلى مستوى قياسي بلغ 78.9 مليار دولار في النصف الأول.

وحققت مشاريع الطاقة الشمسية في الصين 4.9 مليار دولار في الربع الثاني، ارتفاعاً من 2.8 مليار دولار في الربع الأول.

ألبرت تشيونغ

مشاريع الطاقة البديلة صامدة لكن الزيادة المسجلة ضعيفة

ومع ذلك، انخفض الاستثمار في مشاريع طاقة الرياح إلى 58 مليار دولار بانخفاض قدره أكثر من 30 في المئة على أساس سنوي عندما كان المطورون يسارعون للاستفادة من آليات الدعم التي توشك على الانتهاء في الصين والولايات المتحدة.

وكان سماح وكالة التخطيط الصينية الخميس الماضي بإعادة فتح 15 منجما للفحم لمدة سنة لتوفير نحو 44 مليون طن من الفحم سنويا، بينما تشهد البلاد زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء، خبرا محبطا للحكومات والمتابعين والاقتصاديين حول العالم.

والصين، التي تعتبر أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في العالم، هي الدولة الأكثر استثمارا في الطاقات الجديدة، وقد تعهدت بكين بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2060.

وجاءت الخطوة الصينية في تناقض مع خطوة سابقة حينما أعلنت الحكومة الشهر الماضي عن إطلاق سوق الكربون الذي يفترض أن يساعد بكين على تقليل انبعاثاتها ويعد أداة حاسمة لمكافحة التغير المناخي.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) في يوليو الماضي إن تسريع وتيرة تحول نظام الطاقة استناداً إلى الخطط الموضوعة لحماية المناخ سيحفز نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.4 في المئة خلال العقد المقبل قياساً مع النمو المتوقع وفق الخطط الحالية.

ويتوقع خبراء في دراسة تحليلية جديدة نشرتها الوكالة على منصتها الإلكترونية أن يسهم هذا المسعى لوقف ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية في توفير نحو 122 مليون فرصة عمل في القطاع بحلول عام 2050، وهذا يتجاوز ضعف عدد الوظائف الحالية البالغة 58 مليون وظيفة.

ويستأثر قطاع الطاقة المتجددة وحده بأكثر من ثلث فرص العمل مع توفيره 43 مليون وظيفة في العالم، ما سيساهم في دعم التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا وحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ووفقاً للدراسة التي جاءت بعنوان "توقعات تحولات الطاقة حول العالم" فإن من شأن أنظمة الطاقة القائمة على المصادر المتجددة إحداث تغييرات جذرية يطال تأثيرها الاقتصادات والمجتمعات معاً.

وأكد معدو الدراسة على أهمية إجراء تعديلات جوهرية على تدفقات رأس المال وإعادة توجيه الاستثمارات لوضع قطاع الطاقة على مسار اقتصادي وبيئي إيجابي.

وقال مدير عام الوكالة الدولية فرانشيسكو لاكاميرا حينها إن "هذه التوقعات توفر أدوات عملية لإعادة توجيه نظام الطاقة العالمي بصورة شاملة، ورسم مسار إيجابي جديد لقطاع الطاقة فيما هو يخوض هذه التحولات الديناميكية".

وأشار إلى أن الكثيرين يتفقون على أن تحول الطاقة القائم على المصادر البديلة وتقنيات ترشيد الاستهلاك هو السبيل الوحيد للحد من الاحتباس الحراري العالمي.

بوابة نحو أسواق أفريقيا

عمالقة التجارة الإلكترونية يتنافسون على غزو أفريقيا

مصر محطة ترانزيت لشركات التسويق العالمية الباحثة عن أسواق جديدة

تحولت أفريقيا إلى ساحة تنافس لعمالقة التجارة الإلكترونية الباحثين عن توسيع نفوذهم في منطقة جغرافية تشهد نموا متسارعا في استخدام التكنولوجيا وتزايدا كبيرا في معدل النمو السكاني، وطلبا متصاعدا على المنتجات الاستهلاكية، والذي فتح الباب أمام مصر لأن تكون نقطة انطلاق مركزية بحثا عن أسواق جديدة في القارة.

القاهرة – أطلق عملاق التجارة الإلكترونية الأميركي أمازون منصة رقمية جديدة له بمصر، فاتحا الباب أمام التسجيل من خلال الأداة المخصصة لإدارة أعمال البائعين المركزية بموقعه الأساسي ليستحوذ على حصة أكبر من السوق المصرية.

وتعمل مجموعة أمازون بمصر منذ 2017 عبر موقع "سوق. دوت كوم"، الذي يتخذ من دبي مقرا له، وأصبح يمتلك 15 محطة توصيل وفريق عمل محلي يتخطى 3 آلاف فرد والعشرات من المخازن، ما يثير تساؤلات حول مآرب خطوتها الجديدة.

وتأتي خطوة أمازون ضمن سياق أكبر تسعى من خلاله إلى احتكار سوق البيع الإلكتروني بمصر وجعلها نقطة ارتكاز نحو السوق الأفريقية التي تشهد انفتاحا على التجارة الإلكترونية منذ الجائحة التي قلصت من حركة الأفراد ورغباتهم في الشراء المباشر.

وتستهدف الشركة تدشين موقع آخر باسم "أمازون جو" مخصص للقارة السمراء، يكون مقره الرئيسي العاصمة الإدارية الجديدة بشرق القاهرة.

وبحسب دراسات مستقلة عن السوق المحلية تضاعف حجم التجارة الإلكترونية بمصر 400 في المئة منذ الجائحة لتبلغ ملياري دولار، بينما ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في غرض التجارة والعمل إلى 45 في المئة.

أمازون تطلق موقعين للتجارة الرقمية للسوقين المصرية والأفريقية لمنع انفراد المنافسين بالأسواق الجديدة

وقال الخبير الاقتصادي وليد جاب الله لـ"العرب" إن "خطة أمازون جاءت بعد سلسلة تقارير من المؤسسات الدولية التي تؤكد تحسن مناخ الاستثمار بمصر وتوجه شركات عالمية لتركيز مقار إقليمية لها بالعاصمة الإدارية الجديدة".

وليس ذلك فحسب، بل عودة القاهرة إلى الحضن الأفريقي بإنشاء مشروعات مشتركة للطرق وخطوط طيران مباشرة كان دافعا مهما، الأمر الذي ييسر انطلاق البضائع من مصر إلى عواصم القارة.

ودعت مصر أخيرا إلى إطلاق منصة للتجارة الإلكترونية لقارة أفريقيا من أرضها بمشاركة القطاع الخاص كأحد روافد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، التي أطلقتها القمة الاستثنائية في نيامي بالنيجر قبل عامين.

ويضيف جاب الله أن مصر ترتبط حاليا بسلسلة من الروابط التجارية بالقارة، التي تجعلها مكانا مفضلا للمستثمرين مستقبلا، خاصة في ظل سياسات جديدة في بلدان أفريقيا هدفها تعزيز التبادل التجاري بين دولها.

ولا يتعدى حجم المبادلات التجارية بين دول القارة 12 في المئة حاليا والتي تقل كثيرا عن مناطق التجارة الحرة للدول الأوروبية والآسيوية وأميركا اللاتينية التي تسجل 70 و45 و27 في المئة على الترتيب.

ولا يمكن عزل اختيار أمازون بالذات لتكون نقطة انطلاق لأفريقيا عن سياسات الحكومة المصرية الرامية لتقديم مميزات للشركات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها كأحد محركات النمو الاقتصادي والعملاق الأميركي في التجارة الإلكترونية يعتمد في البضائع التي يبيعها في الأساس على تلك النوعية من المؤسسات.

وتعاني الشركات المتوسطة والصغيرة دائما من مشكلات في التسويق وتوصيل البضائع، مع عجزها عن تدشين حملات إعلانية ضخمة تعرف الزبائن ببضائعها أو امتلاك وكلاء في الخارج يمكنهم تسويق البضاعة وتوصيلها.

وينافس موقع جوميا التابع لشركة روكيت إنترناشيونال العالمية في أفريقيا والمنطقة العربية أيضا، وقررت إدارته مؤخرا ضخ استثمارات جديدة بنحو 600 مليون دولار في دول القارة ومن بينها مصر.

كما قامت بزيادة عدد أفراد التوصيل والشحن بنسبة 80 في المئة في احتفالها بعيد ميلادها التاسع في يوليو الماضي.

وربما كان تزايد نفوذ جوميا في السوق المصرية وازعا لأمازون للتواجد السريع بوحدة جديدة، فجوميا تواصل التعاقد مع البنوك المحلية لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

وأطلقت جوميا في الربع الأخير من 2020 خدمة فوود للوصول إلى ألفي مطعم وبقالة وتغطية 100 في المئة من محافظتي القاهرة والجيزة نهاية العام الحالي.

وتأتي خطوة أمازون في توقيت مدروس مع تدشين طريق القاهرة ـ كيب تاون الذي يمتد بطول 10.2 ألف كيلومتر في تسع دول أفريقية هي السودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي والغابون وينتهي في جنوب أفريقيا، ما يجعل مصر في المستقبل محورا لنقل البضائع إلى القارة التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة.

وتمثل الطرق التقليدية أحد العناصر الأساسية للانتشار للتجارة الرقمية، خاصة بعد فشل مشروع برايم آير ببريطانيا والذي ضم 100 متخصص لم ينجحوا على مدار خمس سنوات في رسم وتنفيذ خطة التوصيل لشحنات أمازون عبر الطائرات المسيرة.

وتمثل السوق الأفريقية إحدى المناطق التي تستهدفها شركات التجارة الإلكترونية، فالعمل بالأسواق الأوروبية محفوف بالمخاطر المتعلقة بخصوصية البيانات، وأمازون ذاقت من مرارة تلك المشكلة كثيرا وتعرضت لغرامة بنحو 887 مليون دولار لانتهاك قانون الخصوصية الأوروبي.

وليد جاب الله

لدى مصر روابط مع القارة تجعلها مكانا مفضلا للمستثمرين

وتتوقع شركة ماكنزي الأميركية وصول قيمة التجارة الإلكترونية في أفريقيا إلى نحو 75 مليار دولار خلال خمسة أعوام بما يساهم في توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل بالقارة بحلول 2025.

ولا تريد أمازون لمنافسها الصيني القوي علي بابا أن ينفرد بالمنطقة، خاصة بعد إعلان الأخير عن شراكة استراتيجية مع شركة الاتصالات السعودية أس.تي.سي لضخ استثمارات تقدر بمليار دولار لتقديم الخدمات السحابية العامة عالية الأداء في بالبلد الخليجي.

وتم اختيار العاصمة الرياض مركزا إقليميا للإدارة والتدريب للمجموعة الصينية العملاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي قائمة أكبر خمس شركات في التجارة الإلكترونية عالميا تتواجد 3 شركات صينية هي علي بابا وأليباي وتاوباو، ولديها جميعا خطط توسعية في أسواق جديدة خاصة المناطق التي تمثل سوقا بكرا مليئة بالزبائن.

وتتسم أفريقيا بغياب الشركات الضخمة في التجارة الإلكترونية القادرة على منافسة العملاقة الكبار في المجال، رغم وجود 264 شركة ناشئة بها تعمل في مجال التجارة والتسويق الإلكتروني وينشط بعضها في 23 دولة.

وحاول مستثمرون مصريون صغارا دخول الحلبة قبل عامين بتدشين منصة خاصة بالمنتجات المحلية وتسويقها خارجيا في 2019 تحت اسم "سفينة"، لكنها لم تحقق الصدى المرجو في ظل غياب الترويج الجيد للمنصة وتعريف الزبائن بها.

وتكررت المحاولة أيضا عبر منصة "جودة" المتخصصة في مساعدة المشاريع المتوسطة والصغيرة، لكنها اتسمت بضعف التأثير رغم ضمها 9 أقسام و64 فئة تغطي كل أنواع المنتجات والاحتياجات اليومية للمواطنين، وإعفاء المبادرين بالتسجيل من العارضين، والتجار من الاشتراك السنوي.

العراق يطرح فرصا استثمارية لتطوير صناعة الحديد والصلب

البصرة (العراق) – تقدم العراق خطوة أخرى باتجاه إعادة إنعاش صناعة الحديد والصلب التي تضررت كثيرا في السنوات الماضية بسبب ظروف الحرب والفساد المستشري في مفاصل الدولة.

وطرحت الشركة العامة للحديد والصلب في منطقة خور الزبير جنوب غرب البصرة في وقت سابق هذا الأسبوع 3 فرص استثمارية لتطوير القطاع وفقا للتكنولوجيا الحديثة وتوسيع عمل وإنتاج الشركة بمادتي حديد التسليح والبليت.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن المدير العام للشركة بالوكالة مسلم ناصر قوله إن "الشركة طرحت إعلانا استثماريا لإنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ليكون رافدا لمصنع الصلب وبديلا مساعدا عنه لاسيما في ظل توقعات بنفاد مادة السكراب المغذية لمصنع الصلب خلال عامين تقريبا".

وأوضح أن هناك مشروعا آخر تم طرحه للاستثمار يتمثل في إنشاء مصنع لإنتاج مادة حديد البليت وبطاقة إنتاج تصل الى 3 ملايين طن سنوياً ضمن مشروع متكامل من المقرر أن ينشأ في موقع عشتار المجاور للشركة ويحتوي على أفران صهر بتكنولوجيا متطورة وحديثة.

وأكد ناصر أن هناك محطة كهرباء استثمارية بطاقة 250 ميغاواط والتي من خلالها سيتم تجهيز مصانع الشركة بالطاقة المطلوبة ووفقا لحاجتها الفعلية، لكنه لم يذكر تكاليف إنشاء هذه المشاريع.

وتأتي الخطوة في وقت تعاني فيه الصناعة العراقية من ضعف شديد في الإنتاج، حيث لم ترق إلى مستوى التحديات التي يواجهها البلد النفطي، في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات والجائحة، مما أثر سلبا على موازنة الدولة.

وتحاول الصناعة العراقية النهوض من جديد وحجز موقع لها داخل السوق المحلية رغم كل الصعوبات التي تواجهها بسبب الأزمات التي تمر بها، وتدمير وتهالك البنى التحتية لمصانعها ومعاملها.

وتدهورت الصناعة بعد الغزو الأميركي في عام 2003 نتيجة الحرب والعمليات الإرهابية والفساد وغياب الخطط العملية للنهوض بواقع هذه الصناعة التي كانت تنافس مثيلاتها في المنطقة.

وأقرت وزارة الصناعة والمعادن العراقية الشهر الماضي بوجود صعوبات تمويلية هائلة أمام إعادة إحياء مصانع الحديد والصلب بعد الجدل الكبير الذي أثارته الأوساط الاقتصادية بسبب تأخر إعادة تأهيلها وتشغيلها.

وقال المتحدث باسم وزارة الصناعة مرتضى الصافي الشهر الماضي إن "مصانع الشركة العامة للحديد والصلب هي مصانع ضخمة تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة إحيائها".

وأشار حينها إلى أن الوزارة ومنذ سنوات باشرت بمشروع تأهيل مصانع الحديد والصلب بالتعاقد مع مجموعة يو.بي هولدينغ التركية لتأهيل مصانع الصلب والدرفلة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ألف طن سنوياً من حديد التسليح.

كما أكد أن المشروع مستمر حيث تم جلب كافة المعدات لكلا المصنعين، وتم نصب الكثير منها مع حصول بعض التوقفات بسبب الحاجة إلى تخصيصات مالية.

وكانت الوزارة قد تبنت خطة طموحة لإعادة تأهيل وتشغيل المصانع المتوقفة والبالغ عددها 83 مصنعاً بمختلف مناطق البلاد بعد أن توقفت إثر تعرضها للدمار بسبب الإرهاب أو تقادم خطوطها ومكائنها أو لعدم وجود جدوى من تشغيلها بسبب انفتاح السوق والمنافسة غير العادلة مع المستورد.

وتزايدت منذ بداية العام اهتمامات الحكومة الاتحادية بالقطاع الصناعي، حيث سبق أن دشنت مدينتين صناعيتين إحداهما في محافظة ذي قار جنوب البلاد بعد اكتمال عمليات تشييد البنية التحتية لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.

وفي مايو من العام الماضي تم الشروع بالخطة قصيرة الأمد التي أعلنتها الحكومة، وتم تشغيل وافتتاح 16 مشروعا ومعملاً وخطاً إنتاجياً كان آخرها مشروع إنتاج بطاريات بغداد.

محاولة لإعادة الحياة إلى صناعة مدمرة